http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1540) السنة السادسة - الأثنين (22) حزيران 2009

برغم عدم اقرار قانونه برلمانيا

جهاز مكافحة الارهاب ينفذ خطة ستراتيجية لملاحقة المجاميع المسلحة

بغداد / المدى

كشف مصدر أمني ان جهازاً لمكافحة الارهاب مرتبطاً برئيس الوزراء نوري المالكي ينفذ خطة ستراتيجية لملاحقة فلول الإرهابيين ستستمر خمس سنوات. فيما أكد مصدر آخر عودة المئات من الجماعات المسلحة من احدى دول الجوار.وقال مدير جهاز مكافحة الارهاب الفريق طالب الكناني وضعنا خطة ستراتيجية انطلقت العام الماضي وتمتد حتى ٢٠١٣، لملاحقة فلول الارهاب بهدف القضاء عليه. مشيرا الى ان الهدف من تنفيذ هذه الخطة هو لتحقيق الأمن والقضاء على الإرهاب بالتعاون مع كل الوزارات ومنظمات المجتمع المدني ودول الجوار عبر تبادل المعلومات والخبرات. مؤكدا ان قواتنا التي تمثلها كل الاطياف ولا يتجاوز عددها العشرة الاف مقاتل، تعد احدى اهم الركائز التي ساهمت في استقرار وتحسن الاوضاع الأمنية. واشار الكناني الى ان عدم اصدار مجلس النواب قانوناً ينظم عمل الجهاز وحجب موازنة ٢٠٠٩، يعدان ابرز المعوقات التي تقف في طريق عملنا الذي ما زال وفق قرار من مجلس الوزراء.

من جانبه قال برلماني انه لم تتم المصادقة بعد على قانوني عمل جهاز مكافحة الارهاب ومجلس الامن الوطني الذي يتولى رئاسته المالكي ويشارك فيه مسؤولون كبار، بينهم نائبا رئيس الوزراء برهم صالح ورافع العيساوي ووزير الامن الوطني شيروان الوائلي بالاضافة الى وزيري الدفاع عبدالقادر العبيدي والداخلية جواد البولاني.يذكر ان جهاز مكافحة الارهاب شكل بعد دخول القوات الامريكية. وكان يحمل اسم قوة العمليات الخاصة الذي تولى الجيش الاميركي تسليحه وقيادته. لكنها تحول الى قوة عراقية خالصة، على الرغم من مواصلة الدعم الأميركي له نهاية عام ٢٠٠٦،. وبين الكناني ان تلك القوات لا نعتقل اي مشتبه به وعمليات القبض تنفذ وفق اوامر قضائية تسبقها عمليات تحرّ وجمع معلومات وتحليلها. موضحا ان عمليات الاعتقال تمر عبر عشرين مرحلة، ١٩ منها لجمع المعلومات والتحري والتدقيق للتأكد من الهدف، وصولا الى المرحلة العشرين وهي اعتقال المطلوب وتسليمه إلى القضاء.

واشار الى ان اوامر الاعتقال تصدرها جهات قضائية، وتصادق عليها لجنة الامن الوطني ورئيس الوزراء، خصوصا عندما يكون المراد اعتقاله مسؤولا سياسيا او شخصية بارزة. ونبه الى انه في حالات طارئة عندما يكون الهدف مهما، ويتطلب اجراء سريعا نحصل على موافقة رئيس الوزراء هاتفيا، لتأمين نجاح المهمة بالسرعة القصوى.وزاد ليس لدينا سجن ونستضيف من يعتقل، بإشراف لجنة من وزارة حقوق الانسان، ويمنح حق الدفاع عن النفس خلال التحقيق الذي يجريه قضاة في مجلس القضاء الاعلى، لمدة اقصاها عشرة أيام.وتحدث الكناني وهو ضابط في الجيش السابق، عن وجود نحو سبعين معتقلا يخضعون للتحقيق حاليا. وشدد على حساسية دور قواته، وقال ان ملف الارهاب شائك كون المعلومات التي يعمل عليها تتعلق بأمور سياسية وقد تستثمر من جهة ضد اخرى لكننا نعمل بالتعاون والتنسيق مع باقي الوزارات، ولدينا تعاون ممتاز مع وزارتي الداخلية والدفاع وجهاز المخابرات.وردا على سؤال عن اعتقال ارهابيين عرب او اجانب، اكتفى بالقول نعم من دون كشف اعدادهم. وأشار الى وجود مقرات لقواته في كل انحاء العراق،بعضها فرعي اضافة الى خمسة رئيسية تتوزع في خمس محافظات هي بغداد والموصل والبصرة والانبار وديالى.وعن نشاط قواته في اقليم كردستان قال ان الجهاز ينسق مع مديرية مكافحة الارهاب في الاقليم. وشدد على اهمية دور قوة مكافحة الارهاب في تحقيق الاستقرار وجلب المستثمر الاجنبي ومعالجة البطالة. وأوضح ان البطالة احد العوامل المساعدة في دعم الارهاب كون الارهابيين يعتمدون بشكل كبير على العاطلين عن العمل عبر كسبهم لتنفيذ اعمال عنف مقابل المال. لكنه شدد على ان العراق تجاوز مرحلة الخطر الآن.

بدوره، قال احد مسؤولي الجهاز خلال ايجاز عن دور القوات، ان مسؤوليتنا تتركز على اعتقال اهداف (مطلوبين) من المستوى الاول وهم قادة الجماعات الارهابية والجماعات المسلحة او شبكات رئيسية. واستطاعت قوات مكافحة الارهاب التي تشارك فيها نساء ايضا، اعتقال ٩٨٨ من القادة البارزين ومساعديهم، من تنظيم القاعدة خلال العام الماضي، وفقا للمسؤول الذي حذر من خطورة التلكؤ في ملاحقه الارهاب، حتى بعد استقرار الامن. الذي كشف عن عمليات نفذت، مفضلا كشف واحدة منها وهي اعتقال شبكة ارهابية من عشرين شخصا بينهم ثماني نساء. وتجدر الاشارة الى ان رئيس الوزراء كان قد طالب في وقت سابق قوات الامن بتوخي الحذر، مبينا ان العمليات الارهابية ستشتد وان الارهابيين سيحاولون ان يعطوا طابعا ان الاجهزة الامنية فشلت في اداء مهامها مع اقتراب انسحاب القوات المتعددة الجنسية.

وأضاف «اليوم نحن على مقربة من ٣٠ حزيران الذي يشكل الحلقة الاولى، وهذه مرحلة مهمة، من انتهاء وجود القوات الأجنبية. إلى ذلك، اثار عثور القوات الامنية على اطنان من الاسلحة والمتفجرات حديثة الصنع في عدد من المدن مخاوف من عمليات واسعة. وتزامن ذلك مع أنباء عن نية المجموعات المسلحة وتنظيم القاعدة تكثيف نشاطهما. حيث أكد قائد الشرطة في محافظة واسط اللواء رائد شاكر ان الاجهزة الامنية عثرت على ثلاثة أطنان ونصف الطن من الاعتدة والمتفجرات، مشيرا الى ان ذلك جاء ضمن العمليات اليومية التي تنفذها الشرطة لإحكام قبضتها استعدادا لانسحاب القوات الاميركية.

نهاية القتلة

على الأرجـــح

الكتل الكونكريتية بين النعمة والنقمة

شهاب العزاوي

بعد سقوط النظام المباد والتغيير الشامل الذي حدث في كل مجالات الحياة ومن ثم التطورات السياسية المتلاحقة وظهور موجة العنف التي أحرقت وبشكل مدمر الاخضر واليابس في وقت كنا جميعا نتمنى الانتقال الى روح التسامح والالفة مثلما كانت عليه عبر سنين طوال ..لذلك جاءت كثير من الوسائل التي أريدلها أن تحد من العنف قدر الامكان لذلك وجدت الحواجز الكونكريتية، ومن وجهة نظر العراقيين فأنهم تعاملوا معها بطريقة حضارية فزينوها برسوم تشكيلية بالرغم من المعاناة الحقيقية معها، وان هذه الظاهرة تعد من الظواهر غير الحضارية ومن شانها تشويه جمالية مناطق العاصمة،ولكن حين يتذكرون أنها قد أسهمت بالحد من قتل أطفالهم وهم يلعبون في الازقة وامام بيوتهم، فأنهم يتقبلون هذا الواقع المر الذي اصابهم،وتبقى الجدران الاسمنتية التي يزن الواحد منها ستة أطنان، ويبلغ ارتفاعه ١٢ قدما وعرضه ثمانية أقدام، احد الكوابيس النهارية التي تواجه ركاب الحافلات واصحاب السيارات فضلا عن المارة، فهي تحيط بالعديد من المجمعات السكنية، وتقطع الطرقات بوجه أهالي بغداد، كما تحيط بعضها بأحياء سكنية كبيرة وتحجب رؤية عماراتها من الخارج، الامر الذي ولد استياء شعبيا لدى المواطنين، الذين يطالبون بإزالة الحواجز مع تحسن الوضع الأمني الذي تشهده بغداد.

أما الحكومة فتقول إذا ما تحسن الأمن والأمان فستزال هذه الحواجز، وبالفعل في الفترة الأخيرة رفع العديد منها من شوارع العاصمة حيث كانت قائمة، وافتتح اخيرا شارع الزيتون وسط المنطقة الخضراء والذي يربط جسر الجمهورية بساحة النسور مباشرة، ان افتتاح هذا الشارع له دلالات كبيرة لدى الحكومة والمواطن لما يشكله من اهمية كبرى لحركة المرور ، حيث يعد شارع الزيتون من شوارع بغداد المهمة التي تربط الكرخ بالرصافة ، ونتمنى على الحكومة افتتاح شوارع اكثر من ضمنها الشارع الرابط بين مطار المثنى والجسر المعلق ، ورفع الحواجز الكونكريتية من مناطق بغداد كافة، ونتمنى ان تساعد حملة رفع هذه الحواجز والسيطرات في انسيابية دخول المركبات والمواطنين وبشكل طبيعي دون تأخير وان سبب تقليلها وافتتاح اغلب الشوارع المغلقة في بغداد يعود للدور الكبير الذي قدمه المواطن والاجهزة الامنية في استتباب الامن وعودة الحياة الى نصابها الطبيعي لذا فان اغلب نقاط التفتيش والحواجز تلك لا ضرورة لبقائها في الشوارع وعند نقاط التفتيش . ان عملية رفعها في هذا الوقت بالتحديد إنما تعبر عن مدى تأكيد استقرار الوضع الأمني بشكل كبير ويعطي فرصة لفك الاختناقات المرورية في العاصمة بغداد . هذه الحواجز كلفت العراق كثيرا وحولته من بلد مصدر للاسمنت الى بلد مستورد له.

بسبب قدم القوانين للمؤسسات الحكومية

تجاذبات بين الاوساط المتخصصة بشأن قانون الاستثمار في العراق

بغداد / المدى

مازالت قضية الاستثمار التي تصنف ضمن القضايا المستجدة في العراق ، تثير الكثير من علامات الاستفهام، التي تتعلق بمدى جدية الحكومة والوزارات التابعة لها في الاستفادة من قانون الاستثمار وما يتبع هذه القضية الكثير من النتائج التي يمكن ان تترتب على التلكؤ الحادث على الفرص الاستثمارية التي اخذت تتوالى على هيئات الاستثمار وفروعها في المحافظات من دون ان تجد لها الاذان الصاغية بسبب قدم القوانين التي تتعكز عليها المؤسسة الحكومية والروتين الذي تعتمده في التعامل مع هيئة الاستثمار.

وفي هذا الصدد يفتح علاء حربة مدير عام هيئة استثمار بابل النار على وزارة البلديات والاشغال العامة فيقول "ان وزارة البلديات ما انفكت تعرقل الفرص الاستثمارية التي حصلت عليها المحافظة متعللة بان قانون الاستثمار يخضع حاليا للتعديل امام البرلمان ". ويبين "ان الوزارة عممت كتابا على هيئات الاستثمار في المحافظات تؤكد فيه عدم امكانية النظر في الفرص الاستثمارية الخاصة بالاسكان بالذات بذريعة ان قانون الاستثمار يخضع حاليا للتعديل في البرلمان". ويشير حربة الى "ان هيئة استثمار بابل تعتقد بان قانون الاستثمار لم يشرع ليبقى مجمدا ، وان وزارة البلديات يمكنها وضع الاليات الملاءمة لتنشيط الاستثمار ودعمه وبالذات مع صدور النظام رقم ٢ لسنة ٢٠٠٩ عن مجلس الوزراء والذي نص في مادته الرابعة على عدة حلول وايضاحات كافية لحل مشكلات تخصيص الاراضي من حيث التقييم وتخصيصها للمشروعات الاستثمارية من دون اجراء مزايدة علنية". ويستدرك "انه وبالرغم من ذلك فان وزارة البلديات تواصل وتصر على وضع مختلف العقبات لعرقلة الفرص الاستثمارية، ليس في بابل فقط بل في عموم المحافظات العراقية. ويؤكد حربة ان لقاءين مع وزير البلديات لم يحلا الازمة بسبب تمسك الوزارة بالتعديلات المتوقع احداثها على قانون الاستثمار النافذ"، لافتا الى ان الوزارة تتناسى بان القانون النافذ هو ملزم لجميع الوزارات التي ينبغي عليها تذليل جميع العقبات امام الاستثمار ولغاية تعديله ونفاذ هذه التعديلات. مضيفا ان هيئة استثمار بابل منحت الى الان ٧ رخص استثمارية اثنتان منها متوقفة بسبب العقبات الادارية والقانونية وهي عبارة عن مشروع لبناء مجمع سكني ومشروع اخر لبناء مدينة العاب ، كما تمتلك الهيئة ١٠ رخص اخرى تستحق ان تمنح الى مستثمرين الا انها متوقفة هي الاخرى بسبب اعتراض هذه الدائرة او تلك عليها فضلا عن نحو ٢٣ رخصة استثمارية مازالت متاخرة بسبب عدم توفر الاراضي المطلوبة لاقامة المشروعات عليها . ويؤكد مدير هيئة استثمار بابل "ان مجموع الفرص الاستثمارية التي تمتلكها الهيئة في حال لو اطلقت فانها ستجتذب مئات الملايين من الدولارات الى المحافظة وتساعد في تشغيل نحو ٢٠ الفا من اصحاب الكفاءات الذين يبحثون عن فرص للعمل"، مبينا "ان من اهم الاهداف التي نص عليها قانون الاستثمار النافذ هو تشغيل الايدي العاملة العراقية وادخال رؤوس الاموال الاجنبية والاستفادة من التقنيات الحديثة المتبعة في دول العالم .وعلى صعيد متصل ، اتبعت هيئة استثمار بابل آلية جديدة في تعيين الموظفين وفي مختلف الاختصاصات بعد ان حصلت على ٥٠ درجة وظيفية من وزارة المالية. وشكلت الهيئة لجنة مشتركة من مجلس المحافظة والمحافظة وهيئة النزاهة تضم متخصصين لاجراء المقابلة للمتقدمين لهذه الدرجات.

وذكر حربة ان الالية التي اتبعتها الهيئة تهدف الى تحقيق فرص متكافئة امام الجميع للحصول على فرص العمل وتساعد في القضاء على الفساد المالي والاداري الذي قد يرافق عمليات التعيين من خلال اعتماد الرشاوى والمحسوبية في ذلك واعدا في الوقت نفسه ترشيح المتقدمين الذين لم يتمكنوا من الحصول على فرصة للتعيين للمشروعات الاستثمارية التي من المؤمل تنفيذها في المحافظة. واكد حربة ان عدد المتقدمين للتعيين تجاوز نحو عشرة اضعاف الدرجات الشاغرة معللاً ذلك بتوقف عجلة الاستثمار في بابل للاسباب انفة الذكر. وكان مدير عام استثمار بابل شكا في اكثر من تصريح صحافي من قدم القوانين التي تعتمدها المؤسسات الحكومية وعدم ملاءمتها لاحكام قانون الاستثمار.من جهة اخرى شدد النائب المستقل وائل عبد اللطيف على ان التحركات الحكومية المتمثلة بالقضاء على الفساد الاداري يجب ان تقابلها اصلاحات اقتصادية تنهض بالواقع العام للعراق.

واضاف عبد اللطيف ان قضية الاصلاحات تكتسب خصوصية نظرا لاهميتها في تجسيم مختلف التوجهات التنموية ، لا سيما على مستوى التوازن المنشود بين الاهداف الاقتصادية والاجتماعية ، اضافة الى ملاءمة السياسات الاقتصادية فيما يتعلق بدعم الاستثمار . واكد عبد اللطيف على تعزيز مؤشرات التنمية البشرية لبلوغ مستويات تضاهي ما هو متوفر بالبلدان المتقدمة وذلك من خلال تطوير التعليم والتكوين وتحسين الخدمات الصحية والاجتماعية وضمان وصولها الى كل شرائح المجتمع بمختلف فئاته . مشددا على ان السعي لتحسين الاداء الاقتصادي لايكون بمعزل عن الحرب ضد الفساد الاداري .واوضح ان معدلات النمو السنوية لم تزل دون المستوى المطلوب بالرغم من رفع قيمة الدينار امام الدولار . داعيا الى اعتماد نتائج التجارب العالمية في تحقيق التنمية الشاملة وارساء قيم التكافل والتضامن لمحاربة الفقر وضمان تساوي الحظوظ .وطالب عبد اللطيف بتعزيز دور القطاع الخاص من خلال تدعيم حصته في الاستثمار وتطوير القطاعات ذات الطاقة التصديرية الهامة .

تجدر الاشارة الى ان متابعين دعوا الى وضع ستراتيجية لتلازم البعدين الاقتصادي والاجتماعي والمرتكزة على العنصر البشري كستراتيجيات الدول المتقدمة.

بأنتظار الفرج

هواء في شبك

أصـــدقـــاء تـــركـــيـــا

قبل اسبوع وعد السياسيون الترك بزيادة حصة العراق المائية من ٢٨٠ مترا مكعبا في الثانية الى خمسمئة متر.

وقبل ان ينفذ الوعد بادر مسؤول حكومي عراقي رفيع المستوى الى تصوير القرار التركي وكما لو كان إكراما لزيارته انقرة ولطلبه ذلك من الأتراك.

لكن المسؤولين الترك، وهم طبعاً مثل مسؤولينا منتخبون ومحكومون ببرلمان ودستور وقوانين، لم يشاؤوا أن تمرَّ لغة المكرمات والمُنَح والقرارات المرتجلة مروراً عابراً فبادر الناس وأعلنوا فوراً وقبل ان يغادر المسؤول العراقي أرض عاصمتهم أن لا جديد في أمر زيادة حصة العراق المائية وأن كل ما في الأمر هو مجرد التزام وتنفيذ تركي لاتفاق موقَّع عليه منذ ١٩٨٦ بين البلدين الجارين، العراق وتركيا، وربما معهما الشقيقة سوريا يقضي بان حصة العراق المائية هي ٥٠٠ متر مكعب في الثانية، موضحين ان التراجع عن تلك النسبة خلال اعوام مضت كان لضغط الظروف الطبيعية، ومتداركين ايضا ان عوامل وصفت بالفنية لدى تركيا وربما لدى سوريا قد تستمر تحول دون وصول النسبة المتَّفق عليها الى بلاد الرافدين!!

وقبل هذا المسؤول العراقي الرفيع ..كان رئيس كتلة برلمانية عراقية قبل اسابيع قد جاء بالبشرى التركية ذاتها، وبدا الرجل هو الآخر وكما لو ان الترك قد اكرمونا من خلال شخصه الكريم بحصة ماء اضافية.

لكن بعد هذا التوضيح التركي ..من المفترض أن يُحرَج الكثير من المسؤولين وغير المسؤولين العراقيين ممن حرصوا على الظهور بدور المُقَدَّر والمُعتَبَر تركيّاً، في ضوء المرجعيات المذهبية الخارجية التي ينقسم على اساسها الكثير من الفرقاء المحليين.

ولكن هل ما زال ثمة مَن يُحرَج؟

عبدالله السكوتي

بعد الاعلان عن خطة مشتركة لتأمين الامن في عموم البلاد

الحكومة : الانسحاب الامريكي خطوة لانهاء وجود القوات الاجنبية

بغداد / المدى

في اطار ترتيبات انسحاب آخر جندي امريكي من العراق نهاية عام ٢٠١١ وفق الاتفاقية الامنية الموقعة بين بغداد وواشنطن منتصف كانون الاول الماضي .يترقب العراقيون باهتمام ما ستؤول اليه الاحداث بعد انسحاب القوات الامريكية من المدن والقصبات نهاية شهر حزيران الجاري، وتعتزم الحكومة تهيئة الاجواء لاجراء احتفالات شعبية يوم انسحاب القوات الامريكية الذي يتزامن مع احتفالات العراقيين باحياء ذكرى اول ثورة شعبية في تاريخ العراق الحديث في ٣٠ حزيران١٩٢٠ ضد الاحتلال البريطاني للبلاد وهي ثورة العشرين. من جانبها اعلنت وزارة الدفاع ان القوات الامنية تسلمت نحو ٩٠٪ من مجموع المراكز العسكرية التي تتواجد فيها القوات الامريكية في ارجاء البلاد،وفي هذا الاطار وصف رئيس الوزراء نوري المالكي انسحاب القوات الأميركية من المدن المقرر نهاية الشهر الجاري بالنصر الكبير وبالخطوة الأولى نحو إنهاء الوجود العسكري الأميركي في العراق. وقال المالكي ستتولى أجهزتنا الأمنية المسؤولية الأمنية في كل المدن وهذا نصر كبير للشعب العراقي لأنه حقق الخطوة الأولى على طريق إنهاء الوجود الأجنبي كاملا في العراق،محذرا من التراخي في مجابهة تنظيم القاعدة قائلا ان معركتنا مع القاعدة والمنظمات الإرهابية مفتوحة وينبغي أن تُرصد لها كل الإمكانات والطاقات، ويجب أن لا نغفل أبدا، إذا نمنا عن الحذر والخطر فإن إولئك أيديهم على السكاكين. وانتقد المالكي المطالبين بإبقاء الوجود العسكري الأميركي في العراق حتى البعض الذين كانوا يتحدثون عن الاحتلال وضرورة مقاومته وإخراجه بدأوا يتحدثون الآن بالمقلوب عن ضرورة بقاء القوات وإدامة وجودها. يأتي ذلك مع استمرار عمليات انسحاب القوات الامريكية من المراكزداخل المدن حيث تتوالى يوميا في مراسيم احتفالية بين القادة العسكريين في الجيشين، فيما سيتم الابقاء على عدد محدود من الجنود الامريكيين كقوات ارتباط تتولى الاشراف على عمليات المراقبة والسيطرة الجوية لتوجيه الطائرات.

ومن جانبه، عد رئيس الوزراء نوري المالكي انسحاب القوات الامريكية نهاية الشهر الجاري من المدن والقصبات يوما مباركا ونجاحا للحكومة لتخفيف حدة وسلبية بقاء هذه القوات داخل المدن.وتوقع حدوث اعمال عنف واغتيالات، لكن القوات العراقية ستكون لها بالمرصاد، ولن يحدث اي خلل او ضعف او نقض خلال انسحاب القوات الامريكية. وتتفق تقديرات القادة العسكريين في وزارة الدفاع مع الداخلية على ان بعض الانشطة الارهابية والاجرامية ستستمر بعد انسحاب القوات الامريكية من المدن، مع اختلاف المناطق التي تحدث فيها هذه الاعمال، الا ان تلك الانشطة ستكون محدودة ولن تزيد كثيرا، غير ان القوات العسكرية والامنية، المتمثلة في اجهزة الوزارتين، ستملا الفراغ.

وقال النائب عباس البياتي عضو لجنة الامن والدفاع في البرلمان: لا يمكن للقوات الامريكية القيام باية عملية عسكرية بعد تاريخ الانسحاب الا بعد تقديم طلب تحريري للحكومة.مبينا ان قواتنا ستبقى بحاجة الى الجانب الامريكي فيما يخص الجوانب اللوجستية في قضايا الاسناد الجوي والتدريب والتاهيل واسناد القوات الامنية خلال تحركها من منطقة الى اخرى وحماية خلفية هذه القوات، وليست العملياتية المباشرة.

واضاف ان قواتنا الآن في عام ٢٠٠٩ هي غير القوات في الاعوام الماضية، لكنها بحاجة الى دعم من الكتل السياسية، وان توفر لها حرية الحركة بدون تشكيك وطعن وتسييس وخاصة في المناطق التي تشهد بين فترة واخرى عمليات ارهابية وتوترات، مشيرا الى ان هذه المناطق قد يكون المشترك وثيقا وكبيرا بينها.. وان الذي يحدد حجم التعاون هذا هو التحدي الامني والارهابي وفق ما هو محدد في الاتفاقية الامنية في مكافحة الارهاب. ولفت البياتي الى ان القائد العام للقوات المسلحة لن يستأذن اي احد لتحريك القطعات العسكرية في اي منطقة ولن ينظر يمينا ويسارا وانما فقط ينظر الى صلاحياته الدستورية والقانونية التي يتمتع بها ،وان حرية حركة القوات على جميع الاراضي العراقية والاجواء والتصدي للارهاب والخارجين عن القانون سوف يكون القرار (بشأنها) عراقيا محضا.ورأى ان نجاح المحطة الاولى للانسحاب الامريكي سيعزز الاتجاهات الايجابية لدى الشعب بشأن الاستفتاء على الاتفاقية الامنية وان تطبيق عملية الانسحاب بسلاسة وانسيابية سيؤثر على عمليات الاستفتاء الشعبي وستكون ايجابية، وكل المؤشرات الآن تشير الى ان الاتفاقية تسير بشكل حسن، وان الجانب العراقي مصر على الانسحاب من جميع المدن ولجميع القوات.

ونوه البياتي الى ان هناك نموا مطردا في القوات الامنية وتصاعدا في الجاهزية والاستعداد، بحيث، في منتصف عام ٢٠١٠، ستكون لدينا قوة جوية وارضية نارية وعددية جاهزة للتعامل مع اية حالة من حالات الارهاب بمفردها دون الاستعانة باية قوات اجنبية. واضاف: اعتقد ان مسائل التمرد والارهابيين وقيامهم بعمليات لن تنقطع بعد الانسحاب الامريكي، لكن هل يستطيعون ان يهددوا العملية السياسية؟... لا اعتقد ذلك . موضحا ان لدينا الآن اربع جهات تتعاون فيما بينها لضبط المدن هي قوات عسكرية وشرطة وطنية وشرطة محلية فضلا عن الجهد الامني والاستخباراتي. وعلى صعيد متصل أكد نائب رئيس لجنة الأمن والدفاع عبد الكريم السامرائي أن القوات الامنية تسلمت نسبة ٨٠ بالمائة من المواقع العسكرية والأمنية من الجيش الأميركي في إطار تنفيذ اتفاقية سحب القوات الأجنبية من المدن.

وأوضح السامرائي أن العراقيين تسلموا نحو ٩٠ موقعا عسكريا من مجموع ١٥٠ موقعا خاضعة للسيطرة الأميركية، ووصف السامرائي الانسحاب الأميركي المرتقب من العراق بالمرحلة المفصلية في تأريخ العراق المعاصر، مشيرا إلى أن هناك تحديات كبيرة قد تواجه القوات الامنية بسبب استمرار عمليات التفجير لكنه أعرب عن اعتقاده بأن القوات العراقية ستكون قادرة على تحمل مسؤولياتها كاملة في المرحلة المقبلة.من جانبه عرض مدير عمليات وزارة الداخلية اللواء الركن عبد الكريم خلف خطة الوزارة لاستلام المسؤولية الأمنية بعد الانسحاب المزمع للقوات الأميركية من المدن نهاية الشهر الجاري.موضحا في مؤتمر صحافي أن الخطة تتضمن مراحل تقضي الأولى منها بأن تتولى قوات الجيش المسؤولية الأمنية لتشترك بعدها قوات الشرطة والجيش في تحمل المسؤولية ثم تنتقل المسؤولية بعد ذلك كاملة إلى قوات الشرطة. مؤكدا أن وصول القوات الأمنية إلى أهدافها سيكون أسرع عندما يكون القرار عراقيا مئة بالمئة، مشيرا إلى أن الآفاق ستكون أكبر أمام القوات العراقية لتنفيذ مهامها، نظرا لتوفر الإمكانيات . وتابع بأن معلومات وردت عن محاولة بعض الجهات التي وصفها بالاجرامية بالقيام بأعمال تعكر صفو الأمن بعد موعد انسحاب القوات الأميركية من المدن نهاية الشهر الحالي.